محليات

السيد وزير الإسكان.. فساد تعاوني

الوطن

نشرنا في «الوطن» الأسبوع الماضي شكوى موجهة إلى رئيس الاتحاد التعاوني السكني لم تلق آذاناً مصغية، وعندما ناقشهم أحد الزملاء الصحفيين أصروا على أنهم يطبقون القانون فهل يتم تطبيق القانون وإن كان ظالماً حسب رأي القائمين على الإدارات وأهوائهم؟

الشكوى وردت من متخصص في جمعية الثورة السكنية في معربا، وقد تسلم المتخصص بيته منذ عشر سنوات بعد صبر طويل، وسدد التزاماته كاملة، ولم يبق عليه من ثمن الشقة أي قرش، وتم تسليمه الشقة التي لم تفرز حتى الآن لخلاف بين الجمعية ومالك العقار، مع أنه تم شراؤه بثمن غال آنذاك.

وبعد عشر سنوات يفاجأ المخصصون بذمم مترتبة عليهم، والبالغة ٦٤ ألف ليرة سورية على كل عضو مخصص يسكن بيته، وكلهم من ذوي الدخل المحدود، وفي تفصيل الذمم تبين أنها مرتبات لعضو متفرغ جزئياً، وأكد الاتحاد التعاوني السكني أن الأمر قانوني، ونحن نسلم بقانونيته، ولكن المشروع خلال السنوات العشر لم يتم عمل شيء فيه، لا واجهة ولا درج، ولا أي إضافة بعشر ليرات أو بليرة واحدة، فإذا كان القانون يجيز تفرغ عضو تفرغاً جزئياً، فيفترض أنه له عمل، فلا العقار فرغ للجمعية، ولا الشقق فرزت، ولا الكسوة تمت، ولا الواجهة قدم لها شيء!! وأصغر متعهد في معربا لا يترك مشروعاته من دون خدمات وإكساء، فعلى أي شيء يتم التفرغ؟

ويطالب المتفرغ بزيادة معيشة ٤٠٠٠ ل.س وكأن الساكنين الموظفين العشرة حكومة تدفع له.

لدى مراجعة الاتحاد السكني أخبرنا أن الإجراءات قانونية، وأمامنا القضاء، يريدنا الاتحاد السكني أن ندخل في متاهات القضاء ولو ملك أحدنا ما يدفعه للقضاء لما انتظر الجمعية ليسكن في بيت لا خدمات فيه.

السيد الوزير: هل يعقل أن يترتب علينا ذمم ونحن غير قادرين على تدبر قضايا المعيشة العادية تحت سيف القانون؟ وهل يحق للاتحاد السكني والجمعية أن ينظروا إلى أن البيت ارتفع ثمنه وهو مسدد بسعر أعلى من السائد حينها؟

إذا بقي هذا العضو مفرغاً فقد نضطر لبيع الشقة لإعطائه مرتباته!

المطلوب معالجة سريعة، فالقانون يجيز لكن شرط العمل، نريد إنصافنا من الجمعية والاتحاد السكني الذي يبدو أنه يرى القانون غير المطبق أهم من أهداف إنشاء الاتحاد من أجل الموظفين والمعدمين..

فهل نترك لقانون يطبق، ولا يقدم شيئاً؟

نرجو معالجة موضوع الذمم المترتبة، وإيقاف هذا التفرغ الذي لا نجني منه سوى شرب الشاي!!

وللحديث صلات..

طلاب التجارة الإلكترونية يشتكون: بأي حق نسجل ونقدم امتحاناتنا في جامعة البعث ثم يتم نقلنا بقرار مفاجئ إلى جامعة أخرى؟

صبح لـ«الوطن»: قدمنا كل التسهيلات وموضوع التبعية بحاجة إلى موافقة جهات أعلى

فادي بك الشريف

وصل إلى صحيفة (الوطن) شكوى من طلاب فرع التسويق والتجارة الإلكترونية التابع لكلية الاقتصاد بجامعة البعث التعليم المفتوح تقول إنه تم نقل طلاب السنتين الثالثة والرابعة من جامعة البعث إلى جامعة حماة المحدثة عام ٢٠١٤-٢٠١٥، حيث إن قرار النقل جاء اعتماداً على ضم «كلية الاقتصاد - جامعة البعث فرع حماة» إلى جامعة حماة عند إحداثها في بداية العام الدراسي بالتزامن مع افتتاح كلية اقتصاد جديدة في جامعة البعث مقرها حمص، أي تم نقل كل طالب سجل في جامعة البعث قبل إحداث جامعة حماة والإبقاء على الطلاب الذين سجلوا مع بداية العام الدراسي.

ويضيف الطلاب: سجلنا واخترنا وفاضلنا بشروط جامعة البعث من دون أن يكون لدينا أدنى فكرة عن إمكانية نقلنا إلى جامعة أخرى والتي لم تكن موجودة وقتها أصلاً. طبعاً بعد القرار الذي صدر قمنا بمراسلة العديد من الجهات وإرسال الشكاوى فكان التجاوب بأن سمحوا لنا بالدوام وتقديم امتحانات الفصل الحالي في جامعة البعث مؤقتاً وتبعيتنا إدارياً لجامعة حماة.. وهو ما لم نراه عادلاً أيضاً.

ويتساءل الطلاب: بأي حق نسجل ونفاضل ونداوم ونقدم امتحاناتنا وبعضنا يتخرج في جامعة اخترناها، ثم يتم نقلنا بقرار مفاجئ لجامعة أخرى، وبأي منطق يسجل طالبان بالعام وربما اليوم ذاته ليتخرج أحدهما في جامعة البعث ويجد الآخر نفسه لتأخره فصلاً دراسياً ليس إلا -لأسباب خارجة عن إرادته- مضطراً لأن يتابع حياته الجامعية في جامعة لم تكمل العام من عمرها؟، وكيف نرضى أن نصبح ضيوفاً في جامعة كنا لسنوات بها طلاباً؟! وإلى متى يمكن أن نبقى عبئاً عليها، وبأي منطق تكون إجازاتنا الجامعية مُصدّرة من جامعة تُحدث وتخرج بالعام نفسه لفرع تستغرق دراسته أربعة أعوام؟!

وطالب الطلاب بإعادة النظر في وضعهم لما له من تأثير في مصيرهم ومستقبلهم.

وحول هذا الموضوع أكد رئيس جامعة البعث الدكتور أحمد مفيد صبح في تصريح لـ«الوطن» أن جامعة البعث قدمت كل التسهيلات لهم من حيث التسجيل والدوام وتقديم الامتحانات في جامعة البعث تقديراً لظروفهم، ولكن تبعيتهم في نهاية المطاف هي لجامعة حماة حسب القانون.

وبين صبح أن موضوع التبعية والحصول على الشهادة من جامعة البعث يحتاج إلى قرار من الجهات الأعلى، وخاصة أن مطلب الطلاب أن تكون تبعيتهم وشهادتهم باسم جامعة البعث، والأمر ليس من صلاحية الجامعة وإنما بحجة موافقة الجهات الأعلى.

٤ مليارات ليرة تعويض أضرار لـ٧٦٣٩ مواطناً بحماة

حماة- محمد أحمد خبازي

ثمة شكاوى كثيرة من متضررين بحماة، حول التأخر في صرف مستحقاتهم من التعويضات التي أقرتها اللجنة المختصة لهم، ومنهم من يتذمر من المبالغ المخصصة لهم، لشحها وعدم مناسبتها حجم الأضرار التي ألحقتها بهم الأعمال الإرهابية في مدنهم ومناطقهم.

وهذا الموضوع كان موضع اهتمام محافظ حماة الدكتور غسان خلف، الذي طلب مراسلة الجهات المختصة بخصوص تحديد المناطق الآمنة والمستقرة ليصار إلى تعويض أضرارها وإعادة إعمارها وإطلاق الحياة فيها مجدداً.

كما أوعز للجنة تعويض الأضرار بالمحافظة ومدير دعم القرار في الأمانة العامة للمحافظة، ضرورة مراعاة حقوق المتضررين وتقديم كل التسهيلات اللازمة لهم، والالتزام بالموضوعية والمصداقية وتحديد مواعيد دقيقة لمنح تعويضاتهم عن ممتلكاتهم الخاصة، التي تعرضت للسلب والنهب والتخريب على أيدي المجموعات الإرهابية المسلحة خلال الفترة الماضية، والتقيد بتسلسل الدور والحرص على عدم تحميل المتضررين أي نفقات إضافية، وعدم مراجعتهم للمديرية سوى مرة واحدة ليصار لاستكمال أوراقهم الثبوتية وتحويل أضابيرهم للمالية لإصدار الشيك المالي لهم.

وأما المهندس حسين خير بيك مدير دعم القرار بالمحافظة، فقد أكد أنه تم منذ البدء بمنح تعويض الأضرار عام ٢٠١٢، ولغاية الأول من الشهر الجاري، صرف قرابة الـ/٤/ مليارات ليرة، استفاد منها /٧٦٣٩/ مواطناً متضرراً، داعياً إلى تحويل المبالغ المستحقة للمتضررين عام ٢٠١٣ من وزارة الإدارة المحلية ولا سيما أنه تمت الموافقة عليها من لجنة الإعمار بعد إجراء الكشف الحسي عليها وتدقيقها، وفق الأسس والتعليمات الخاصة بالتعويض عن الأضرار الخاصة.

صناعة السجاد اليدوي توقفت.. والسبب تسرب العاملات

السويداء - عبير صيموعة

رغم قيمته التراثية المهمة التي يتميز بها السجاد اليدوي في محافظة السويداء ورغم ازدهار صناعته على مدى عشرات السنوات في ٣٤ وحدة إنتاج إلا أن الزائر لتلك الوحدات حاليا لا يمكنه سماع أصوات نول يدوي واحد.

ويوضح رئيس نقابة عمال الغزل والنسيج في اتحاد عمال السويداء رياض الشحف أن أسباب توقف صناعة السجاد اليدوي في وحدات صناعة السجاد في المحافظة تعود إلى تسرب العاملات المدربات اللواتي كنّ يملكن خبرة كافية بهذه الصناعة نتيجة عدم إنصافهنّ لكونهن كن يتقاضين أجوراً متدنية مقابل الإنتاج بما لا يتلاءم مع جهدنّ إضافة إلى عدم إشراكهن بالتأمينات الاجتماعية وعدم توافر المواد الأولية ولاسيما الصوف والغزول وارتفاع سعر المتر المربع الواحد من هذا السجاد إلى /١٢/ ألف ليرة ما أدى إلى تكديس السجاد المصنع في مستودعات المديرية نتيجة ضعف القوة الشرائية نظراً لوجود كميات من السجاد العادي بأسعار رخيصة تلبي رغبات المواطنين بما يتناسب مع إمكاناتهم المالية وقدرتهم الشرائية بعيداً عن الجودة وبالتالي لابد من إعادة النظر بوضع هذه الوحدات وضمان حقوق العاملات وخاصة في مجال التأمين وإيجاد صناعة بديلة من السجاد في هذه الوحدات.

مديرة الشؤون الاجتماعية بالسويداء بشرى جربوع اشارت إلى أن المديرية فعلت العمل بثلاث وحدات لصناعة السجاد اليدوي في شهبا ومردك وفي وحدة التنمية الريفية في صلخد كما يضاف إلى هذه الوحدات وحدة الغارية وعيون اللتين تم إعادة تفعيلهما لافتة إلى تعطل العمل في كلتا الوحدتين حاليا بسبب عدم وجود مواد أولية من خيوط غسل ونسج.

ولفتت جربوع إلى وجود ٨ وحدات كانت مخصصة سابقا لصناعة السجاد اليدوي في عدد من مناطق المحافظة تم استثمارها خلال الفترة الماضية كمراكز للإعاقة الذهنية وصندوق المعونة الاجتماعية وأعمال الإغاثة إضافة لوحدة سليم التي سيجري تفعيلها كمركز للإعاقة البصرية (حين توافر التمويل) ووحدة ريمة حازم التي سيجري العمل على تفعيلها قريبا كمركز إيواء وتأهيل الأطفال المشردين.

وأكدت أهمية عودة عمل الوحدات المغلقة التي لم يتم استثمارها من المديرية وذلك لتأمين فرص عمل وإعادة إحياء صناعة السجاد اليدوي وخاصة مع وجود مقومات داعمة لها في قرى المحافظة ومنها العاملات الخبيرات في هذا المجال اللواتي لم يتم إنصافهن لعدم اتخاذ النقابة المسؤولة عنهن دورها الفعال الأمر الذي أدى إلى جلوسهن في منازلهن من دون تأمين أو تعويض ورغم وضعهن تحت مسؤولية وزارة الشؤون الاجتماعية إلا أن نقابة عمال الغزل والنسيج التي من واجباتها حماية حقوق العمال ومساعدتهم هي من قصرت، الأمر الذي أدى إلى عدم إنصافهن.

رئيس اتحاد عمال دمشق: عمالنا حافظوا على المنشآت من السرقات ولهم الفضل باستمرارية الإنتاج والخدمات

محمود الصالح

حظيت النقابات العمالية بدور كبير خلال هذه الأزمة من خلال قيامها بمتابعة وضع المؤسسات والشركات العامة وحشد الطبقة العاملة للاستمرار في مواقع العمل والإنتاج وساهم وجود العمال في مواقع كثيرة في الحفاظ عليها من النهب والسرقة كما هو حال شركات الكابلات بدمشق والأبقار في حمص وإنشاء الخطوط الحديدية في حلب وهذا يعزز دور الطبقة العاملة في بناء الوطن واستمرار صموده.

رئيس اتحاد عمال دمشق حسام إبراهيم تحدث لـ«الوطن» قائلاً: لنقابات العمال ماض طويل في الدفاع عن مصالح العمال والمحافظة على المنشآت الوطنية وهذا الواقع تجسد بشكل واضح خلال الأزمة، وقدمت النقابات العمالية في دمشق الكثير للطبقة العاملة من خلال مساعدة المهجرين ودعم الأسر المحتاجة وكان لصناديق المساعدة الاجتماعية دور كبير في هذا الجانب.

وإن دور نقابات العمال خلال الأزمة هو جزء من الدور الوطني العام والمطلوب من كل مؤسسات الدولة والمنظمات الشعبية وخلال السنوات الماضية القيام بمؤازرة العمال وتلبية طلباتهم وحسب الإمكانات المتاحة والعمل على تصليب صمودهم فقد أثبت العمال خلال هذه المحنة أنهم مع القطاع العام صمام الأمان لاقتصادنا الوطني.

وشكلوا رديفاً للجيش العربي السوري في الدفاع عن الوطن ومكتسباته وأكد إبراهيم أن الطبقة العاملة صمدت في وجه الإرهاب وقدمت الشهداء خلال استهداف أماكن عملهم أو سكنهم كما حدث في عدرا العمالية وكان الهدف تعطيل مسيرة العطاء والإنتاج وشل الحركة الاقتصادية ولولا الطبقة العاملة لما استمرت مؤسساتنا الخدمية والاقتصادية في العمل فمدارسنا مستمرة وجامعاتنا والكثير من معاملنا ومؤسسات المياه والكهرباء والاتصالات والمؤسسات الصحية على مختلف أنواعها ما زالت بفضل العاملين فيها تقدم خدماتها.

وبين إبراهيم أن النقابات العمالية قد تعرضت للكثير من الخسائر خلال الأزمة ما انعكس ذلك بشكل واضح على الطبقة العاملة. وعن مشاريع اتحاد العمال ومدى استفادة العمال منها أكد إبراهيم أن هناك مشاريع استثمارية عديدة يملكها اتحاد دمشق توفر الإيرادات للصناديق الاجتماعية، ومن هذه المشاريع فندق البلازا ونادي الكهرباء ومؤسسة الرعاية الصحية التي تقدم أفضل الخدمات الصحية وبأسعار رمزية وكذلك المجمع التجاري في المدينة العمالية في عدرا.

وقد تأثرت سلباً نتيجة هذه الحرب وبشكل متفاوت، وكلنا أمل وإصرار على متابعة العمل في هذه المشاريع بما ينعكس إيجاباً على العمال. وتكريساً لدور المنظمة العمالية ساهم الاتحاد في بلسمة جراح الإخوة العمال خلال هذه الحرب حيث تتم زيارة أسر الشهداء والجرحى ويتم تقديم الإعانات وتكريم العمال، وكذلك أبناء العمال المتفوقون وهذا هو واجب النقابة تجاه طبقتنا العاملة.

قريباً في اللاذقية... «تجميل» رغيف الخبز

اللاذقية - عبير سمير محمود

كشف مدير فرع المخابز باللاذقية المهندس سعيد عيسى في تصريح خاص لـ«الوطن» عن تحسّن قريب بإنتاج الخبز من حيث جودة الرغيف (الطعم والشكل واللون) في المحافظة موضحاً: وردنا من فرع المطاحن في اللاذقية أنه سيتم إنقاص نسبة استخراج الطحين من ٩٥ ٪ إلى ٩٠ ٪ وذلك بغية تحسين نوعية رغيف الخبز المُنتج وتحسينه قدر المستطاع بالمعطيات الموجودة بعد أن تم رفعها مع بداية العام من ٨٠ إلى ٩٥ ٪ بسبب عدم توافر الخميرة الطرية والاكتفاء بالخميرة الجافة مع زياد نسبة النخالة منذ ذلك الوقت، وبشكل تدريجي بحسب الإمكانات المتاحة يعمل فرع المخابز على تحسين جودة الرغيف في المخابز الآلية التابعة للفرع، وقد بلغ الإنتاج المنفذ لشهر آب الماضي ٥٢٢٧ طناً علماً أن المخطط كان ٣٦٠٠ طن أي بواقع نسبة تنفيذ ١٤٥,١٩٪.

كما أشار مدير مخابز اللاذقية إلى جهوزية الأفران كافة للعمل خلال أيام عيد الأضحى المبارك، مبيناً: المخابز كلها على أهبة الاستعداد والجاهزية التامة للعمل خلال فترة العيد وعددها ٨ مخابز و١٦ خطاً إنتاجياً فكل مخبز يعطل فقط في عطلته الرسمية المحددة له، مع توافر مستلزمات الإنتاج كافة وبمخزون جيد من الخميرة والملح وكل ما يلزم لإنتاج الرغيف ولا توجد أي مشاكل في أي منها والعمل سيكون موزعاً بين جميع الأفران على مدار الأسبوع لتلبية حاجات المواطنين خلال فترة العيد بالكامل.

كلام رسمي جداً

المصالح العقارية: كلام مدير زراعة السويداء غير صحيح

إشارة للمقال المنشور في العدد ٢٢١٨ تاريخ ٢٦/٨/٢٠١٥ تحت عنوان:

«مواطن يبني أربعة طوابق في محمية منذ ثلاث سنوات ومحافظة السويداء ما زالت تدرس».

نبين الآتي:

إن ما ورد بالمقال من تصريح للسيد مدير زراعة السويداء بأن مديرية المصالح العقارية بالسويداء لم تقم بواجبها بتحديد حدود المحمية على الرغم من المطالبة المتكررة من قبل مديرية زراعة السويداء غير صحيح.

حيث قامت مديريتنا بالسويداء بتنظيم التكليف رقم ٢٢٧١ تاريخ ١٣/٨/٢٠١٣ بناء على كتاب مديرية الزراعة رقم ٥٢١٧ تاريخ ١٣/٨/٢٠١٣ وقد تم الشخوص إلى العقار بتاريخ ٢١/٨/٢٠١٣ بحضور ممثل الحراج وتم تسليمه الحدود على الطبيعة.

منوهين إلى أن مديرية المصالح العقارية هي جهة تنفيذية تعمل على تنفيذ طلبات المواطنين والدوائر الحكومية على حد سواء ومن إحدى مهامها الكثيرة هي بيان الحدود للعقارات الخاصة والعامة.

المدير العام للمصالح العقارية
المهندس عبد الكريم إدريس

٥ آلاف عدد الخيول الأصيلة في سورية

لأول مرة إصدار جواز سفر للجواد العربي المسجل في سورية

عمار الياسين

تعد سورية أول دولة في العالم نشأ فيها الجواد العربي الأصيل وذلك بشهادة أعضاء المنظمة العالمية للجواد العربي حيث يرتبط الجواد السوري بشجرة عائلة تعود لأكثر من مئتي عام لذلك يعد كتاب أنساب الخيول السورية من أصدق وأقوى وأفضل كتب الأنساب في العالم، وسورية هي الدولة الوحيدة في العالم التي تسجل نسب الحصان إلى العشيرة التي ينتسب إليها الحصان، ولا يوجد كتاب أنساب في العالم للجياد العربية يعود إلى رسنه (عائلته) سوى الخيول السورية.

وحول هذا الموضوع تحدث مدير مكتب الخيول العربية الأصيلة في وزارة الزراعة المهندس محمد غياث الشايب أنه منذ بداية الأزمة التي دخلت عامها الخامس تتعرض الجياد العربية السورية الأصيلة إلى التعديات المتكررة والمتواصلة من الإرهابيين والقيام بسرقتها ومحاولة طمس أنساب نشأتها السورية العريقة والقضاء على هذه الثروة الحضارية والاقتصادية المهمة، مشيراً إلى قيامهم بسرقة ٢٠٠ رأس من الجياد الأصيلة من منطقة الجربا في محافظة ريف دمشق، لافتاً إلى العمل على إعادتها.

وأضاف: لا يوجد رقم إحصائي دقيق عن عدد الخيول العربية السورية الأصيلة خلال الأزمة الراهنة لأن بعض هذه الخيول موجود حالياً في مناطق ساخنة، متوقعاً أن عدد الخيول الأصيلة في سورية حالياً يصل إلى خمسة آلاف من الجياد، وذلك وفق ما تم جمعه من عينات شعر لمواليد الخيول الجديدة في محافظات حمص وحماة ودمشق وريفها والحسكة وإدلب ودرعا.

وأوضح الشايب أن المديرية أصدرت كتاب الأنساب الثاني عشر للخيول العربية السورية الأصيلة يضم نسب ٥٠٠ جواد، كما تتابع طباعة الكتاب الثالث عشر الخاص بذلك، كاشفاً عن أنه سيتم أول مرة في سورية إصدار جواز سفر للجواد العربي المسجل في سورية بما يسمح للجواد بالتصدير والمرور إلى البلدان الأخرى، حيث تقوم المديرية بطباعة هذا الجواز بأسماء الجياد العربية السورية الأصيلة وأرقام تسجيلها، كما تم التخطيط لبناء هنكار مسبق الصنع في مضمار سباق الخيول في منطقة الديماس في دمشق بتكلفة ٣٠ مليون ليرة يتسع لعشرين جواداً للحفاظ على الخيول السورية الأصيلة.

وحول تهريب الجواد السوري خارج الحدود بين الشايب اشتراك سورية في المنظمة العالمية للجواد العربي وإجراءات التسجيل الرسمية التي تحمي الخيل في حال سرقته فبعد مطابقة الزمر الدموية في مخبر ألمانيا يقوم مكتب الخيول بوشم الجواد على رقبته بوشم مميز للدول الأعضاء للمنظمة العالمية، ويقرأ عليه المواليد ورقمه التسلسلي واسم البلد الذي ولد فيه، والمنظمة لا تقبل أن تسجل أي خيل مهرب لأنه لا يجوز لأي مرب مراجعتها إلا عن طريق سلطة التسجيل الرسمية في البلد وهي في سورية وزارة الزراعة مكتب الخيول، إضافة إلى متابعة الوقوعات من قبل الدولة والتي تصب جميعها في الحفاظ على الثروة الوطنية، وخاصة خلال الأزمة حيث لا يحق لأي شخص يقوم بسرقة جواد سوري الاستفادة منه أو بيعه، بل سيكون بمثابة عائق على السارق بسبب حاجته للطعام والشراب.

وبين الشايب أن الخيل في معظم الدول العالمية تسهم في دعم اقتصادها ومن الممكن وضعها في مرتبة اقتصادية جيدة تخدم جميع الشرائح في المجتمعات التي تقوم بالعناية بها، فعند إقامة أي فعالية يتم توفير فرص عمل للكثيرين، بدءاً من السايس للمضمر للمالك وإلى الجوكي، أما تصدير الخيول فهو يدر مبالغ على الدولة والمالكين على حد سواء، حيث بلغت قيمة التصدير إلى دول الخليج في أعوام ٢٠٠٦ و٢٠٠٧ و٢٠٠٨ بحدود ٤٠ إلى ٥٠ مليوناً، وفي عام ٢٠١٢ بلغ عدد إجمالي الخيول المسجلة المصدرة (٥٣) حسب كتاب الأنساب الإصدار رقم (١١) وفي ٢٠١٣، وحسب كتاب أنساب الخيل رقم (١٢) بلغ عدد الخيول المصدرة ٢٠٠ رأس، إلا أنه تراجع بسبب الأزمة الحالية والعقوبات المفروضة من قبل بعض الدول على تصدير الخيل باعتباره هوية حضارية وحاملاً للعلم السوري.

وأشار إلى أنه من الأرسان النادرة في سورية (دهمان عامر- عبيان شراك- هدبان انزحي) ويمنع تصدير هذه الأرسان المذكورة الثلاثة ما لم يتجاوز عدد الإناث في كل رسن ٥ إناث، ورغم أن سعر الجواد العربي الأصيل عند المربين لا يقدر بثمن فإن غلاء سعر هذا الجواد يتعلق بعمره ولونه ورسنه وجنسه (ذكر- أنثى) ورصيده من المسابقات أو رصيد أبيه وأمه في ربح السباقات، ويعد اللون الأدهم (الأسود) عند المربين هو اللون الأغلى سعراً.